

مناظرة بين مقلد وصاحب حجة

(تابع لما في الجزء الثالث عشر)

ويقال (سادس عشر) كل طائفة منكم معاشر المقلدين قد أنزلت جميع الصحابة من أولهم إلى آخرهم وجميع التابعين من أولهم إلى آخرهم وجميع علماء الأمة من أولهم إلى آخرهم إلا من قلده تمويه في مكان من لا يفتد بقوله، ولا ينظر في فتواه، ولا يشتغل بها، ولا يفتد بها ولا وجه للنظر فيها إلا لتمحل وإعمال الفكر وكده في الرد عليهم، إذا خالف قولهم قول متبوعه وهذا هو المسوغ للرد عليهم عندهم فإذا خالف قول متبوعهم نصا من الله ورسوله فالواجب التمحل والتكلف في اخراج ذلك النص عن دلالة، والتحيل لدفعه بكل طريق حتى يصح قول متبوعهم، فيالله لدينه وكتابه وسنة رسوله ولبدعة كادت تتل عرش الإيمان وتهد ركنه لولا أن الله ضمن لهذا الدين إذا لا يزال فيه من يتكلم بأعلامه ويذب عنه، فمن أسوأ شأنه على الصحابة والتابعين، وسائر علماء المسلمين، وأشد استخفافا بمقوقهم، وأقل رعاية لواجبها، وأعظم استهانة بهم، ممن لا يلتفت إلى قول رجل واحد منهم ولا إلى فتواه غير صاحبه الذي أخذته وليجة من دون الله ورسوله.

ويقال (سابع عشر) من أعجب أمركم أيها المقلدون انكم اعترقم وأقررتم على أنفسكم بالعجز عن معرفة الحق بدلياه من كلام الله وكلام رسوله مع سهولته وقرب مأخذه واستيلائه على أقصى غايات البيان، واستحالة التناقض والاختلاف عليه، فهو نقل مصدق عن قائل معصوم وقد نصب الله سبحانه الأدلة الظاهرة على الحق، وبين لعباده ما يتقون، فادعيتهم العجز عن معرفة ما نصب عليه الأدلة وتولى بيانه ثم زعمتم انكم قد عرقت بالدليل ان صاحبكم أولى بالتقليد من غيره وأنه أعلم الأمة وأفضاها في زمانه وهم جرا وغلاة كل طائفة منكم توجب اتباعه وتحرم اتباع غيره كما هو في كتب أصولهم، فعجبا كل العجب لمن خفي عليه الترجيح فيما نصب الله عليه الأدلة من الحق ولم يهتد إليها واهتدى إلى أن متبوعه أحق وأولى بالصواب ممن عداه ولم ينصب الله على ذلك دليلا واحدا.

ويقال (ثمان عشر) أعجب من هذا كله من شأنكم معاشر المقلدين انكم اذا

وجدتم آية من كتاب الله توافق رأي صاحبكم أظهرتم أنكم تأخذون بها والعمدة في نفس الأمر على ما قاله لأعلى الآية وإذا وجدتم آية نظيرها تخالف قوله لم تأخذوا بها وتطلبتم لها وجوه التأويل واخراجها عن ظاهرها حيث لم توافق رأيه وهكذا تفعلون في نصوص السنة سواء - إذا وجدتم حديثاً صحيحاً يوافق قوله أخذتم به وقلتم لنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم كيت وكيت وإذا وجدتم مئة حديث صحيح بلا أكثر تخالف قوله لم تلتفتوا إلى حديث منها ولم يكن لكم منها حديث واحد فقولوا لنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم كذا وكذا وإذا وجدتم مراسلاً يوافق رأيه أخذتم به وجعلتموه حجة هناك وإذا وجدتم مئة مرسل تخالف رأيه اطرحتموها كلها من أولها إلى آخرها وقلتم لا تأخذ بالمرسل .

ويقال (تاسع عشر) أعجب من هذا إنكم إذا أخذتم بالحديث مرسلًا كان أو مسنداً لموافقته رأي صاحبكم ثم وجدتم فيه حكماً يخالف رأيه لم تأخذوا به في ذلك الحكم وهو حديث واحد وكان الحديث حجة فيما وافق رأي من قلدهتموه وليس بحجة فيما خالف رأيه ولتذكر من هذا طرفاً فإنه من عجيب أمرهم .

(١) فاحتج طائفة منهم في سلب طهورية الماء المستعمل في رفع الحدث بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يتوضأ الرجل بفضل وضوء المرأة والمرأة بفضل وضوء الرجل وقالوا الماء المنفصل عن أعضائها هو فضل وضوءها . وخالفوا نفس الحديث فجوزوا الكل منهما أن يتوضأ بفضل طهور الآخر وهو المقصود بالحديث فإنه نهى أن يتوضأ الرجل بفضل وضوء المرأة إذا خلت وليس عندهم للخلو أثر ولا لكون الفضلة فضلة امرأة أثر فخالفوا نفس الحديث الذي احتجوا به وحلوا الحديث على غير محمله إذ فضل الوضوء بيقين هو الماء الذي فضل منه ليس هو الماء المتوضأ به فإن ذلك لا يقال له فضل الوضوء فاحتجوا به فيما يرد به وأبطلوا الاحتجاج به فيما أريد به .

(٢) ومن ذلك احتجاجهم على نجاسة الماء بالاملاقة وإن لم يتغير بنهيه صلى الله عليه وآله وسلم

أن يبال في الماء الدائم ثم قالوا لو بال في الماء الدائم لم يتجسه حتى ينقص عن قلتين

(٣) واحتجوا على نجاسته أيضاً بقوله صلى الله عليه وآله وسلم « إذا استيقظ

أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً » ثم قالوا لو غمسها قبل

غسلها لم يجس الماء ولا يجب عليه غسلها وإن شاء أن يغمسها قبل الغسل فعل .
(٤) واحتجوا في هذه المسئلة بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بحفر
الارض التي بال فيها البائل واخراج ترابها ثم قالوا لا يجب حفرها بل لو تركت حتى
يبست بالشمس والريح طهرت

(٥) واحتجوا على منع الوضوء بالماء المستعمل بقوله صلى الله عليه وآله وسلم
«يا بني عبد المطلب ان الله كره لكم غسالة أيدي الناس» يعني الزكاة ثم قالوا لا يحرم
الزكاة على نبي عبد المطلب . (لعل الصواب نبي المطلب)

(٦) واحتجوا على ان السمك الطافي اذا وقع في الماء لا يجسه بخلاف غيره من
ميتة البر فانه يجس الماء بقوله صلى الله عليه وآله وسلم في البحر «هو الطهور ماؤه
الحل ميتته» ثم خالفوا هذا الخبر بعينه وقالوا لا يحمل مامات في البحر من السمك
ولا يحمل شيء مما فيه أصلاً غير السمك

(٧) واحتج أهل الرأي على نجاسة الكلب وولوغه بقول النبي صلى الله عليه
وآله وسلم « اذا وانع الكلب في اناء أحدكم فليغسله سبع مرات » ثم قالوا لا يجب
غسله سبعاً بل يغسل مرة ومنهم من قال ثلاثاً

(٨) واحتجوا على تفريقهم في النجاسة المغلظة بين قدر الدرهم وغيره بحديث
لا يصح من طريق غطيف عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة يرفعه « تعاد
الصلاة من قدر الدرهم » ثم قالوا لا تعاد الصلاة من قدر الدرهم

(٩) واحتجوا بحديث علي بن أبي طالب كرم الله وجهه في الخنزة (١) في أنزكاته في
زيادة الابل على عشرين ومئة انها ترد الى أول الفريضة فيكون في كل خمس شاة
وخالفوه في اثني عشر موضعاً منه

ثم (١٥) احتجوا بحديث عمرو بن حزم ان ما زاد على مثني درهم فلا شيء فيه
حتى يبلغ أربعين فيكون فيها درهم وخالفوا الحديث بعينه في نص ما فيه في أكثر
من خمسة عشر موضعاً (٢)

(١١) واحتجوا على أن الخيار لا يكون أكثر من ثلاثة أيام بحديث المصراة
وهذا من احدى العجائب فاتهم من أشد الناس انكاراً له ولا يقولون به فان كان

(١) النار : لعل الصواب (في الحق) فانه يقول في الزيادة في كل خمسين حقة (٢) الحديث عند النسائي
وغيره وهو طويل وفيه « وفي كل خمس أوراق من الورق خمسة دراهم فإزاد في كل أربعين درهما درهم »

حفاً وجب اتباعه وان لم يكن صحيحاً لم يجز الاحتجاج به في تقدير الثالث مع انه ليس في الحديث تعرض لخيار الشرط فالذي أريد بالحديث ودل عليه خالفوه والذي احتجوا عليه به لم يدل عليه .

(١٢) واحتجوا لهذه المسئلة أيضاً بنجر حبان بن منقذ الذي كان يفتن في البيع فجعل له النبي صلى الله عليه وآله وسلم الخيار ثلاثة أيام . وخالفوا الخبر كانه فلم يثبتوا الخيار بالبن ولو كان يساوي عشر مزار ما بذله فيه وسواء قال المشتري: لا خلافة: أو لم يقل وسواء غبن قليلاً أو كثيراً لا خيار له في ذلك كانه

(١٣) واحتجوا في إيجاب الكفارة على من أفطر في نهار رمضان بأن في بعض ألفاظ الحديث ان رجلاً أفطر فأصره النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يكفر ثم خالفوا هذا اللفظ بعينه فقالوا ان استف دقيفاً أو بلع عجيناً أو أهليداً أو طيباً أفطروا لا كفارة عليه .

(١٤) واحتجوا على وجوب القضاء على من تعمد اتى بحديث أبي هريرة ثم خالفوا الحديث بعينه فقالوا ان تقيماً بأقل من مِلء فيه فلا قضاء عليه

(١٥) واحتجوا على تحديد مسافة الفطر والقصر بقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر مسافة ثلاثة أيام الا مع زوج أو ذي محرم » وهذا مع انه لا دليل فيه البتة على ما ادعوه فقد خالفوه نفسه فقالوا يجوز له مملوكة والمكاتبه وأم الولد السفر مع غير زوج ومحرم

(١٦) واحتجوا على منع المحرم من تغطية وجهه بحديث ابن عباس في الذي وقصته ناقته وهو محرم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم « لا تخمروا رأسه ولا وجهه فإنه يبعث يوم القيامة مملياً » وهذا من العجب فإنهم يقولون اذا مات المحرم جاز تغطية رأسه ووجهه وقد بطل احرامه .

(١٧) واحتجوا على إيجاب الجزاء على من قتل صيداً في الاحرام بحديث جابر انه أفتى بأكلها وبالجزاء على قاتلها واستند ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم خالفوا الحديث بعينه فقالوا لا يحل أكلها .

(١٨) واحتجوا فيمن وجبت عليه ابنة مخاض فأعطى نائي ابنة لبون فساوى ابنة مخاض أو حماراً يساويها انه يجزؤه بحديث أنس الصحيح وفيه من وجبت عليه

ابنة مخاض ليست عنده وعندة ابنة ابون فانها تؤخذ منه ويرد عليه الساعي شاتين
أو عشرين درهما وهذا من العجب فاتهم لا يقولون بما دل عليه الحديث من تعيين ذلك
ويستدلون على ما لم يدل عليه بوجه ولا أريد به .

(١٩) واحتجوا على إسقاط الحدود في دار الحرب اذا فعل المسلم أسبابها بحديث
« لا تقطع الأيدي في الغزو » وفي لفظ « في السفر » ولم يقولوا بالحديث فان عندهم لأثر
للسفر ولا للغزو في ذلك .

(٢٠) واحتجوا في ايجاب الاضحية بحديث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أمر بالاضحية وان يطعم منها الجار والسائل فقالوا لا يجب ان يطعم منها جار ولا سائل .

(٢١) واحتجوا في إبادة ما ذبحه فاصب أو سارق بالخبر الذي فيه ان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم دعي الى طعام مع رهط من أصحابه فلما أخذ لقمة قال « اني أجد
لحم شاة أخذت بغير حق » فقالت المرأة : يا رسول الله اني أخذتها من امرأة فلان بغير
علم زوجها : فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تطعم الأسارى وقد خالفوا
هذا الحديث فقالوا ذبيحة الفاصب حلال ولم يحرم على المسلمين ،

(٢٢) واحتجوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم « جرح المجرم جبار » في إسقاط
الضمان بجناية المواشي ثم خالفوه فيما دل عليه وأريد به فقالوا من ركب دابة أو قاده
أو سقاها فهو ضامن لما عضت بفمها ولا ضمان عليه فيما أتلفت برجلها .

(٢٣) واحتجوا على تأخير القود الى حين البر بالحديث المشهور ان رجلا طعن

آخر في ركبته بقرن فطلب القود فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « حق
يبرأ » فأبى فأقاده قبل أن يبرأ بالحديث وخالفوه في القصاص من الطعنة فقالوا لا يقتص منها .

(٢٤) واحتجوا على إسقاط الحد عن الزاني بأمة ابنة أو أمّ ولده بقوله صلى
الله عليه وآله وسلم « أنت ومالك لأبيك » وخالفوه فيما دل عليه فقالوا ليس للأب
من مال ابنة شيء البتة ولم يبيحوا له من مال ابنة عود أراك فما فوقه ووجبوا حبسه في
دينه وضمان ما أتلفه عليه

(٢٥) واحتجوا على أن الامام يكبر اذا قال المقيم : قد قامت الصلاة : بحديث بلال أنه
قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لا تسبني بآمين : ويقول أبي هريرة مروان : ان

لا نسبني بآمين: ثم خالفوا الخبر جهارا فقالوا الايو من الامام ولا المأموم.

(٢٦) واحتجوا على وجوب مسح ربيع الرأس بحديث المفيرة بن شعبة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح بناصيته وعمامته ثم خلفوه فيما دل عليه فقالوا لا يجوز المسح على العمامة ولا أثر للمسح عليها البتة فان الفرض سقط بالناصية والمسح على العمامة غير واجب ولا مستحب عندهم . (هاهنية)

باب الاسئلة والاجوبة

(الدليل على اشتراط الاسلام في القاضي)

(س١) رضاء الدين أفندي قاضي القضاة ببلدة (اوقا) في الروسيه : انه يستفاد من كتب الفقهاء متأخرهم ومتقدمهم اشتراط الاسلام في القاضي الذي يقضي فيما بينهم ولا سيما في الدعاوي التي تخص العائلات مثل النكاح والطلاق وثبوت النسب والرضاع بمعنى ان قضاء غير المسلم في هذه الامور فيما بين المسلمين لا يصح ولا ينفذ اذا قضى فيه لظاهره ولا باضاه ولكن هل يوجد لهذا الاشتراط دليل صريح من القرآن الشريف أو السنة المباركة . فنرجو من حضرة الاستاذ الاحسان بالجواب في المنار بحيث يقع المشتبه المنصف . والفقيه بظن وان لم يتيسر له الاطلاع الى دليله القاطع ان القضاء فيما بين أهل الاسلام خصوصاً في الدعاوي التي تتعاق بالزوجية وعدمها وثبوت الانساب من المناصب الدينية لا يجوز من غير المسلم أصلاً ولو كان عالماً بحق العلم قواعد الشريعة الاسلامية . كما أن غير المسلم لا يجوز امامته في الصلاة وان كان عارفاً بحكامها بأسرها والهجب من صاحب الهداية مع التزامه ذكر طريق الاستدلال في كل مسألة وابن الهمام في الفتح مع تجرد في علم السنة وأصول الاستدلال لم يذكر في هذه المادة ما يشفي العليل والله أعلم .

(ج) القضاء ولاية وساطة مدنية دينية أهم شروطها العلم بالكتاب والسنة والقدرة على الاستنباط وكون المستنبط الذي ينفذ حكمه وتجب طاعته مسلماً والأصل في ذلك قوله تعالى « وأولي الامر منكم » وقوله تعالى في الامر المتنازع فيه « ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الامر منهم لعلمة الدين يستنبطونه منهم » فقوله منكم ومنهم يعني به المسلمين . وقوله تعالى « وأن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً »